الفصل السادس

المشكلـة السكانيـة والتهجـير البشـرى

الرحيل إلى الهاوية

obeikandl.com

تمهيد:

ترتبط موجات الهجرة المؤقتة والدائمة من أي بلد بعدد من الظروف والعوامل الدافعة للهجرة في بلدان المنشأ والجاذبة للمهاجرين في بلدان المقصد وتمارس تلك الهجرة العاملة من أي بلد آثارا متعددة علي السكان كما وكيفا وعلي عملية التنمية في دولتي المنشأ والمقصد للهجرة سواء تمت تلك الهجرة بصورة عشوائية نتاج ظروف طاردة من دولة ما أو تمت باعتبارها سياسة للدولة لحل بعض المشاكل السكانية والاقتصادية.

ويتكون المهاجرون غالبا – بالذات في موجات الهجرة الكبيرة – من الفقراء الذين يعانون في تدني مستوى معيشتهم ، والذين يفشلون في تحسين ذلك المستوى في موطنهم ويبحثون بالتالي عن تحسينه عبر الهجرة للعمل في الخارج. وفي حالة الاقتصاديا ت متعددة ومتشابكة الأنماط الإنتاجية مثل الاقتصاد المصري فإن وجود قطاع تقليدي كثيف العمالة مثل الزراعة –في السبعينات وما قبله ا علي الأقل – وانخفاض دخل الفرد فيه عن دخل الفرد في القطاعات الحديثة يجعل العاملين في هذا القطاع التقليدي أكثر استعدادا للهجرة لتحسين أحوالهم ولتحديث القطاع الذي يعملون فيه نسبيا كذلك فإن الطبقة الوسطي وبالذات خريجي النظام التعليمي فلد ما قد يشاركون في موجات الهجرة بصورة كبيرة في حالة عجز اقتصاد بلدانهم عن استيعابهم ، أو جمود المرتبات في موطنهم بما يهدد بتدني وضعهم الاقتصادي والاجتماعي إذا لم يشاركوا في الهجرة إلى بلدان تتمتع بارتفاع مستويات الأجور والمرتبات.

أولاً) الهجرة وما فيها:(المفهوم والحالة)

يعني مصطلح الهجرة [illegible] الانتقال من مكان إلى مكان أو من دولة أو إقليم إلى محل سكن أو إقامة إلى مكان أخر بغرض الإقامة فيه. وهي تعني

أيضا الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم أخر وبهذا تشير كلمة هجرة إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الإقراض الضمني حيث أنه سيترتب علي هذه الحركات تغير في محل الإقامة أو المسكن. وبنفس هذا المفهوم أيضا حالة الهجرة الدائمة أو الحراك [illegible] الدائم الذي تمارسه الجماعات دائمة التنقل مثل الجماعات البدوية وغيرها.

وهناك عدة مصطلحات ترتبط بمصطلح الهجرة مثل (المهاجر) [illegible] وهو الشخص الذي يقوم بالهجرة ومصطلح (النزوح) [illegible] وهو يعني ترك المكان ثم (الوفود) [illegible] ويعني الهجرة إلى مكان ما وفي هذه الحالة يطلق علي المهاجر من مكان مصطلح (نازح) [illegible] والمهاجر إلى مكان مصطلح (وافد) [illegible] ويطلق أيضا علي تيار الهجرة النازح [illegible] والمهاجرين النازحين [illegible] وعلي تيار الهجرة الوافد [illegible] والمهاجرين الوافدين [illegible] ولكن يلاحظ أنه في اللغة العربية نستخدم كلمة مهاجر علي الوافد والنازح معا ويفهم المعني من السياق.

وللهجرة أهمية خاصة في الدراسات السكانية فإذا كانت مع المواليد والوفيات تمثل عاملا مؤثرا في نمو وتغير السكان إلا أنها كثيرا ما تصبح أهم هذه العوامل الرئيسية الثلاث المتصلة بتغيرات السكان في مكان ما. ففي بعض الأحيان تكون هجرة جماعة معينة أقوى تأثيرا من حيث إحداث تغيرات في السكان من المواليد والوفيات فالهجرة علي سبيل المثال لها تأثيراً مباشرا علي التكوين الجسمي وعلي صحة السكان المهاجرين كما أن لها أثاراً بالغة علي شخصيات المهاجرين أنفسهم كما سنوضح فيما بعد ومن الطبيعي أن تأثير الهجرة يكون في دنى درجاته في حالة جماعات الرحل حيث يعتبر التجوال هو نمط حياتهم المعتاد وحيث لا تضطر الجماعات في هذه الحالة إلى تغيير نمط

حياتهم أو نظمها أو ثقافتها كما أنها لا تعاني من النزف الاجتماعي نتيجة عملية الهجرة ومع ذلك فإنه حتى في هذه الظروف لابد للأفراد أو المتنقلين من أن يكيفوا أنفسهم لبيئات جديدة ودائمة التغير علاوة علي ذلك نلاحظ أن الوسائل التي يتخذها الرحل لحماية أنفسهم من الجو أقل تطورا أو اكتمالا من تلك التي تستخدمها الجماعات المستقرة ومن ثم فإن المضاعفات الاجتماعية للهجرة تكون عند حدها الأدنى لدي الجماعات الدائمة.

وتضع حياة التجول أيضا حدوداً واضحة للتركيبات الاجتماعية التي يمكن أن تتطور ونستخدم مثال ذلك أن حجم الجماعات لابد أن يكون صغيرا بحكم الضرورة التي تمليها قيود الحصول علي طعام _ سواء بالنسبة للإنسان أو الحيوان. وتحديد عدد الجماعات بدوره يستبعد ظهور التخصصات الحالية المبنية علي تقسيم دقيق للعمل ولذلك فإن الحياة الاقتصادية يجب أن تكون بسيطة. وتعتمد علي الجمع أو صيد الحيوان والأسماك أو الرعي ومن المستحيل أيضاً أن تنشأ وسائل متطورة للاتصال والنقل بين دائمة الحركة كالتليفون والتلغراف والراديو والتلفزيون والسيارة والطيارة وكذلك من المتعارف في نمط الحياة الترحالية وجود المدارس والمستشفيات والكثير غيرها من أجزاء البناء الاجتماعي المعروف في المجتمعات الحديثة الكبرى. ولسنا بحاجة إلى أن نضيف إلى ما تقدم للتدليل علي أن للهجرة دورا لا يستهان به حتى لدي الأقوام الرحل.

أما إذا كان معظم السكان يعيشون حياة مستقرة فإن الهجرة بالنسبة إليهم تكون أعظم أثرا منها بين الحل. وأهم شيء تحت هذه الظروف هو أثر الهجرة في العمليات والأبنية الاجتماعية، وفي شخصيات الأفراد ففي الجهات التي طابعها الاستقرار المستديم يتسبب انتقال الأفراد من مكان إلى أخر في قطع أهم الصلات والروابط الاجتماعية إذ يترتب على الهجرة تمزق الهياكل الاجتماعية

القائمة عند الجماعات التي خرج منها المهاجرين في حين أن قدوم مهاجرين من الخارج كثيرا ما يدخل عناصر متعارضة ثقافية مع المجموعات المستقرة التي وفدوا إليها ولذلك فإن الهجرة تستلزم تكييفا اجتماعيا واقتصاديا من جانب الجماعات التي نشأ فيها المهاجرين والجماعات التي سينتقلون إليها هذا علاوة علي صوره التكيف الشخصي والاجتماعي للأفراد الذين ينتقلون من مكان إلى أخر فالمجتمع الأصلي الذي هاجر منه الأفراد وكذلك الذين حلوا به والمهاجرين أنفسهم لن يكونوا أبدا نفس المجتمعات أو نفي الأفراد فإذا كانت الأعداد النازحة أو الوافدة تشكل نسبة كبيرة من مجموع السكان فإن النتائج المترتبة علي ذلك قد تؤدي إلى حالة من الشلل.

ولا شك أن أثار الهجرة علي الشخص كبيرة جدا إذ أنه بانتقاله من مكان إلى أخر يقطع روابطه وصلاته التي كانت تربطه بجماعته القديمة فبالهجرة يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية ويفقد بالتالي كل فوائد ومزايا الترابط الجماعي وهو لا يحصل علي مركز أو مكانة في مجموعات أو طبقات مجتمعة الجديد بطريقة إليه بل يجب علية أن يسعى إلى ذلك خلال فترة من الجبرية والخطأ وقد يختلف مركز المهاجر في المجتمع الجديد اختلافا كبيرا عنه في مجتمعه القديم فانقطاع الشخص عن جماعته واهتماماته الأساسية وبانفعاله عن الطبقة التي كان ينتمي إليها يجب علية أن يحرز لنفسه مكانا في المجموعات الجديدة وأن يضع نفسه في المستوي الاجتماعي الذي سيعمل فيه في المجتمع الجديد وحيث انه مضطر إلى أن يخلع عن نفسه دور (مواطن) أصلي ويتخذ دور (الغريب أو الأجنبي) فإن عملية قبوله في الموطن الجديد واستقراره به لا تكون سارة أو سريعة.

وعندما تطوي الهجرة علي الانتقال بين جماعات أو حضارات تختلف اختلافاً جذرياً وبخاصة إذا استلزم ذلك تغيير اللغة فقد يصبح التكيف الكامل

أمرا مستحيلا بالنسبة إلى المهاجر أو حتى أطفاله ففي أحسن الظروف تكون عملية الاندماج بطيئة وشاقة ومؤلمة. فثمة آلاف من المهاجرين إلى دول مثل الأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة و فنزويلا الذين لم ينجحوا البتة في الانسجام الكامل في مجتمعهم بل ظلوا طوال حياتهم يحملون بعض السمات الاجتماعية للأجنبي ولا يستطيعون تكييف أنفسهم تكييفا كليا للمحيط الاجتماعي المختلف ويستمر الكثيرون منهم في التمسك بمعظم عادات عالمهم القديم وكثير ما تكون نتائج ذلك وخيمة علي الجيل الثاني عندما يظل الوافدون الأصليون مكبلون بأنماط دولتهم القديمة ومشكلاتهم، في حين أن الأطفال يذهبون كل مذهب في محاولة للانفصال عن هذا العالم وطرح ما يربطهم بتراث آبائهم والتوصل إلى اعتراف المجتمع الجديد بهم اعترافاً كاملاً ، وفي أجزاء العالم التي يقل بها عدد الوافدين قد نجد أن جميع هذه الآثار أكثر حده علي المهاجر نفسه ولذريته.

ثانياً) أنماط الهجرة وتصنيفاتها:

ركزت معظم الدراسات الخاصة بالهجرة الخارجية علي الحركة السكانية الخاصة من دولة ما أو الوافدة إليها. وقد اهتمت الأعمال الكبيرة و في هذا المجال بفترة تاريخية واحدة وعلاوة علي ذلك فقد كان التركيز في هذه الدراسات علي الوصف وليس علي التحليل ولهذا يعتبر الإطار النظري الذي حللت فيه هذه المعلومات المحددة إطارا بدائيا.

أما من وجهة محاولات تصنيف الأنماط المختلفة للهجرة فيعتبر أفضل نموذج معروف هو التنميط الذي صاغه منذ عدة سنوات فير نشا يلد [illegible] إذ صنف الهجرة إلى هجرة غازية [illegible] ويعتبر السلب الغربي لروما أفضل مثال علي ذلك، ثم هجرة الفتوحات [illegible] حيث

يقوم من هم ذوي ثقافة أرقي بالعدوان ثم الاستعمار [illegible] بينما تقوم دولة متقدمة مستقرة تتميز بالقوة الطبيعية بالاستيطان في دول جديدة حديثة النشأة والاستقرار. ثم الهجرة الوافدة [illegible] وهي حركة الهجرة التي تحدث في سلام ومتأثرة بدوافع فردية من دولة مستقرة إلى دولة أخري مستقرة تتميز بأنها تقريبا في درجة تحضر الدولة الأولي وبهذا يمكن أن نقول أن **فيرنشايلد** يستخدم تقريباً معيارين أساسيين للتفريق بين أنماط الهجرة هما: الفرق في مستوي الثقافة ثم إذا ما كانت هذه الهجرة تتم في غالبيتها في سلام وليست من قبيل العدوان.وبد ذلك العرض يمكننا عرض بعض وجهات النظر التى فرقت بين أنماط الهجرة المختلفة:

أ) الهجرات الخارجية والداخلية:

يقصد بالهجرة الخارجية أو الدولية انتقال السكان من دولة إلى أخري بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة من الدولة الأولي إلى الثانية. بينما يعني مصطلح الهجرة الداخلية أو المحلية الانتقال من مكان إلى أخر ومن قرية إلى أخري أو من مدينة إلى أخري أو من ولاية إلى أخري، داخل نطاق الوحدة.

وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية من عدة نواح: فهي أقل تكلفة عن الهجرة الدولية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافات قصيرة بجانب هذا فإن مشكلات التحول والخروج من دولة إلى أخري لا تعترض المهاجر داخليا بالإضافة إلى أن مشكلات التكييف تكون صعبة ومعقدة في حالة الهجرة الخارجية بعكس الأمر في معظم الهجرات الداخلية.

وقد أدي هذا إلى أن يكون حجم الهجرة الداخلية التي يشهدها العالم أكثر حجما من الهجرات الدولية. وعلي سبيل المثال فقد قدر عدد المهاجرين داخل دولهم من إقليم إلى أخر في قارة أوروبا

(أعداد الاتحاد السوفيتي) بـــ 75 مليون شخص. بينما لم يتعدا الأشخاص الذين تعرضوا للهجرة الخارجية أو الدولية داخل أوروبا علي عشرة ملايين شخص.

وتختلف الهجرة الداخلية عن الخارجية أيضا فيما يتعلق بالمسافة فالهجرات الخارجية غالبا ما تكون إلى مسافات بعيدة والعكس في حالة الهجرات الداخلية غير أننا يمكن أن نجد بعض الهجرات الخارجية التي يقطع فيها المهاجر مسافة أقل مما يقطع أخر ينتقل من منطقة إلى أخري داخل دولة واحدة.

وتتميز الهجرة الداخلية أيضاً بأن تياراته ا متقابلة وتأخذ اتجاهات عكسية بمعني أن مناطق الطرد البشري تجذب في الوقت ذاته المهاجرين وعلي العكس نجد أن بلد معينا يستقبل مهاجرين لكنه يصعب أن يطرد مهاجرين في نفس الوقت.

الهجرة الدولية أشد خضوعا لتنظيم الدول بمقتضي القوانين التي تصدرها للتحكم في حجم الهجرة سواء كانت الهجرة إلى الداخل أو هجرة إلى الخارج. بينما يصعب تقييد الهجرات الداخلية لسيولة وانفتاح الحدود بين الأقسام الإدارية في الدولة وذلك بسبب ما تقتضيه الحياة الاجتماعية في اتصال بين من يعيشون في قطاعات الدولة المختلفة (بسبب روابط القرابة وغيرها) وبسبب ما تقتضيه المصالح الاقتصادية والسياسة وغيرها.

ورغم أن البيانات المتوفرة من كلا نوعي الهجرة غير كافية. فإن الهجرة الخارجية تتميز بوفرة البيانات بالقياس إلى الهجرة الداخلية. فدائما ما يحدث تسجيل لحركات السكان بين الدول سواء في حالة الهجرة إلى الخارج أو داخلها. ولكن يصعب وجود تسجيل دقيق لحركات الهجرة الداخلية في دولة معينة، وغني عن البيان أن هذا يتطلب جهدا كبيرا من الباحث الذي يقوم بدراسة حركة

الهجرة الداخلية، بل إن عدم توافر البيانات اللازمة يمكن أن يعوق إجراء البحث أو يضع قيودا علي الإمكانيات المتاحة للبحث لكي يري أبعاد الموضوع بجلاء.

ولقد لقي موضوع الهجرة الخارجية عناية كبيرة من الدارسين بالمقارنة بالهجرة الداخلية هذا علي الرغم من أن الهجرة الداخلية أصبحت اليوم أحد الأعراض الأساسية للتغير الاجتماعي. فقد صاحب التصنيع في بلاد متعددة حركات سكانية متنوعة، فهناك الهجرة من الريف إلى المدن، ثم الهجرة بين المدن المختلفة داخل نطاق الدولة الواحدة.

ب) الهجرة الإجبارية (الاضطرارية) والهجرة الاختيارية:

تكون الهجرة إجبارية أو اضطراريةِ حيث لا يكون للمهاجر حق الاختيار بين أن يهاجر أو لا يهاجر، بل علية أن يهاجر وذلك مثلما يحدث في ظروف الكوارث وغيرها. وهناك الهجرة الاختيارية وذلك حينما تكون أمام المهاجر فرصة الهجرة ولكن قراره الشخصي هو الذي يتوقف علية أمر هجرته، ويمكننا أن نفرق بين هذين النمطين بتفصيل أكثر كما يلى:

١ -**الهجرة الاضطرارية:** وهي التي تحدث عندما يكون المهاجر مضطرا للهجرة، ولكن لدية فرصة لأن يتخذ قرار الهجرة والمكان الذي يذهب إلية. وتحدث هذه الحالة عندما لا تكون الظروف الاضطرارية قهرية.

٢ -**الهجرة الإجبارية:** وهي التي تحدث عندما لا يكون لدي المهاجر أي خيار في أن يهاجر أو لا والحد الفاصل بين النوعين من الهجرة، النقطة التي يصبح عندها الاختيار يكاد لا يذكر، فيصبح من الصعب التفرقة بينهما ومع ذلك فالتفرقة بين النوعين تكون واضحة بالنسبة للأغراض التحليل ولكن يصعب إيجاد نماذج تاريخية توضح هذه التفرقة. والعيار الثاني الذي يمكن عن طريقة التمييز بين الهجرة الاضطرارية والهجرة الإجبارية هو الاختيار ، كما تحددها

الجهة أو الهيئة التي شجعت حركة الهجرة أو قادتها. فيمكن أن يجبر الأفراد علي الهجرة لحملهم علي التخلي عن الأرض التي يستغلونها أو يمتلكونها أو يستثمرونها وفي هذه الحالة إذا كان لا يتبع الهجرة تغير في نمط حياة المهاجرين فإن هذه الهجرة تشبه الهجرة المحافظة ويمكن تصنيفها تحت الهجرة المحافظة. وهناك آخرون يجبرون علي الهجرة لاستغلالهم كقوة عاملة في مكان أخر وهذه الهجرة تتضمن تغيرا في أنماط سلوكهم بالإضافة إلى تغيير المكان يمكن تعريفها بأنها تجديدية.

٣ –**الهروب:** ولقد كان الهروب على طول التاريخ البشري شكلا من أشكال الهجرة فأينما أتجه الناس اقوي إلى أي مكان، فهم يطردون السكان الذين كانوا يشغلون الإقليم قبلهم. ولم يكن غزو أوروبا في القرون الأولي للمسيحية راجعا فقط إلى تفكك الإمبراطورية الرومانية في وسط أسيا، وراجعة إلى امتداد أو توسيع الإمبراطورية الصينية.

وقد كانت كثير من الهجرات عبارة عن آليات هروب تسبق غزو جيوش معينة في أقاليم ما بحيث لم تعد هذه الهجرة تشمل كل سكان الأقاليم.

فالمنشقون عن النظام السياسي القائم أحيانا يطالبون بمغادرة البلاد أو يتم نفيهم عندما يصبحون خطرين علي امن الدولة. ولكن مع الحرب باشرت عصبة الأمم عمليات نقل بعض السكان للتقليل من الأقليات في الدول المجاورة ويعتبر انفصال باكستان عن الهند مثالا أخر ارتبط بأكبر الهجرات في تاريخ الإنسانية ، وقد أدت إلى هجرات الجماعات الإرهابية في كلا من الدولتين. وقد رتبت إلى حد ما بطريقة رسمية.ومن المفيد أن تميز بين نوعين من هؤلاء الذين هاجروا إجباريا أو اضطراريا:

1ــ مهاجرين هربوا وتركوا أوطانهم ولكنهم كانوا يعلمون أنهم سيعودون مرة أخرى إلى أوطانهم ويتطلعون إلى ذلك اليوم.

2ــ لاجئين تعمدوا الخروج من الوطن والاستقرار بصفة دائمة في دولة أخرى، ولا يعلمون متى يعودون إلى وطنهم.

ويلاحظ أنه إذا وضع أفراد ينتمون إلى كلا من النوعين في ظروف متماثلة فإن عملية التشقق ستكون أسرع بالنسبة للجماعة الثانية فهم سيكونون قابلين لأن يعيشوا حياة جديدة أكثر مما هو الحال بالنسبة للذين هاجروا لكن مازالوا مرتبطين روحيا ووجدانيا بالوطن الأم.

وآيا كان الادعاء بأن الهجرة التي تمت في عهد النازي كانت اختيارية فإنه في الواقع أن النازي أتبع سياسة خاصة تجاه سكان أوروبا تلخصت في أنه كان يصدر اليهود ويستورد القوة العاملة من البلاد التي استعمرها

ويعبر عن هؤلاء الأشخاص الذين أجبروا علي الهجرة بمصطلح (المنقولين) " [illegible]" تعبيرا عن أنهم كانوا مسلوبي الإرادة ، ولم يكن لهم دور إيجابي في القيام بالهجرة ، ويطلق عملية الإجبار علي الهجرة، مصطلح (الإزاحة) [illegible].

وقد فقدت حركة الهجرة الإجبارية التي تمت تحت رعاية السوفيت هدفين:-

الهدف الأول: يتمثل في أبعاد الجماعات المنشقة أو التي يحتمل لجان يحتمل أن تنشق عن وطنها.

أما الهدف الثاني: فهو إعدادا قوة عاملة في منطقة قاسية، فقد تم تهجير عدة ملايين من الكولات [illegible] خطتين استغرقت كل منهما خمس سنوات وقد هجروا مرة واحدة إلى المدن الجديدة، أما سكان الخمس وحدات التي قضي عليها خلال الحرب فقد رحلوا بالقوة إلى معسكرات للعمل الإجباري.

وهناك شكل مشابهه من الهجرة الاضطرارية هو هجرة ما يسمي تجارة العمال غير المهرة وتعتبر حركة هجرة الآسيويين إلى مناطق المزارع المثال النموذجي لهذا النوع من الهجرة وكذلك هجرة خدم البيض الذين ارتبطوا بعقود رسمية مع البيض لخدمتهم في المستعمرات البريطانية في القرن الثاني عشر وهؤلاء المهاجرين علي الرغم من أنهم ارتبطوا بعقود مع من عملوا معهم، فإن استدانة العبد من الأجنبي كانت غالبا تؤدي إلى امتداد فترة خدمته له دون حدود. ولكن كما هو الحال في حالات أخري من الهجرة الإجبارية الهجرة الاضطرارية فإن التفاوت بين الأمثلة والنماذج التي حدثت عبر التاريخ ليست واضحة تماما. ولكن التميز التحليلي يكون واضحا علي أي حال.

وهناك فرق هام بين هجرة العبيد وهجرة الأيدي العاملة غير المهرة هو أن كثيرا من هؤلاء.العمال غير المهرة قد عادوا مرة أخري إلى موطنهم الأصلي. وقد قدر حجم الهجرة الكلية من الهند في الفترة من عام 1834 وحتى عام 1937 _ علي سبيل المثال _ بما يزيد عن 30 مليون شخص وقد عاد من هذا العدد 24 مليون شخص وبهذا كان صافي الهجرة خلال هذا القرن 6 مليون نسمة.

الهجرة الاختيارية:

من الواضح أن مناقشة موضوع الهجرة البدائية الإجبارية والاضطرارية أظهرت أن رغبة المهاجر لم تكن أمرا هاما في هذا النوع من الهجرة فالهجرة البدائية كانت تحدث بسبب نقص الاحتياجات التي تعني بالحاجات الطبيعية للإنسان. وفي حالة الهجرة الإجبارية أو الاضطرارية كان مسلوبي الإرادة تماما. وسوف نتطرق الآن إلى الهجرة التي يكون فيها قرار المهاجر نفسه هو

العامل الحاسم في تقرير الهجرة من عدمها، وهذا النوع هو الذي نطلق علية الهجرة الاختيارية.

ويمكن تقديم حركات الهجرة التي خرجت من انجلترا إلى ما وراء البحار خلال القرن التاسع عشر كأمثلة جليا لهذا النوع من الهجرة، وذلك بسبب التحليلات الممتازة التي قدمت لها. فمدرسة ليندبرج [illegible] الموتوجرافية للهجرة من السويد إلى أمريكا قد اختيرت كمثال لهذا النوع من الهجرات. ويميز ليند بيرج بين ثلاثة فترات احتوي ترتيب كل منها علي نوع معين من المهاجرين:

1- **في المرحلة الأولي:** التي تبداء من عام 1840 تقريبا وفد المهاجرون من مدينتين جامعيتين بصفة خاصة هما لندبرج و أوبسالا [illegible]. وقد كانوا ذوي خلقية ثقافية واجتماعية ممتازة ، وكان معظمهم من الشباب وزوي النزعات الرومانتيكية. ونظراً لأن المخاطرة في هذه الهجرة كانت كبيرة وكان من الصعب حسابها فقد كان المهاجر ون هم الفتية الذين تميز وا بحب المخاطرة وقد كانوا شلة من المثقفين الذين دفعتهم إمثلهم الخاصة إلى الهجرة. خاصة من كانوا معزولين عن الحياة الأوروبية خلال فترة تتميز برد الفعل الذي شق الصخرة ومهد الطريق لهجرة تالية ضمت فئات مختلفة تماما عن تلك التي تضمنتها الهجرة الرائدة. فقد كان المهاجرون يرسلون خطابات إلى ذويهم، كما تحدثت الصحف اليومية السويدية عن مغامراتهم في العالم الجديد. وبمجرد أن تحقق الاستقرار لكثير منهم ساهموا في تمويل نفقات السفر بالنسبة لأقربائهم.

2ـ **حرمة الهجرة الجماعية:** وبالتدرج تمت هذه المرحلة الثانية، وهي مرحلة الهجرة الجماعية فقد تمت علي سبيل المثال – هجرة جماعات محلية [illegible] تحت قيادة ورعايتهم (هم غالبا القساوسة أو غيرهم من المسئولين). وحتى في الحالات التي لم يكن المهاجرين يكونوا فيها جماعة

منشقة أو خارجية كانوا يميلون أيضا إلى الهجرة الجماعية وذلك لأهداف حماية بعضهم البعض ومساعدة بعضهم البعض ماديا ومعنويا خاصة في أوقات ألازمات التي تحل ببعضهم أو في حالة تعرضهم للبطالة أو لأي أزمات مادية أو نفسية أخري خلال الرحلة التي تنطوي علي مخاطرة وضد وحشية الهنود وروحهم التي تتصف بالكراهية الأمر الذي كانوا يتوقعون مواجهته في نهاية الرحلة.

مرة أخري نقول أن أهمية هذه الهجرة الجماعية لا تكمن فقط في حجمها ولكن في أنها كانت محركاً ودافعاً.

3ــ وخلال العقد الذي ابتدأ عام 1841 كان يهاجر من السويد حوالي 400 مليون شخص فقط سنويا وخلال العقد الذي يليه هاجر منها 1500 شخص فقط.

4ــ الهجرة الفردية والهجرة الجماعية:

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بتصنيف أخر للهجرة إلى هجرة فردية وهجرة جماعية _ والفرق بينهما هو أن الأولي _ حتى ولو كانت هجرة أعداد كبيرة _ إلا إنها تعتمد علي القرار الفردي ولا ترتبط بأهداف قومية أو عنصرية أو..... الخ.

أما الهجرة الثانية فهي هجرة جماعات أو هي عادة ترتبط بجماعات تشترك معا في أصول واحدة وتواجه ظروفا اجتماعية أو اقتصادية أو دينية واحدة ويلاحظ أن الهجرة الفردية يمكن أن تتحول إلى هجرة جماعية، فقد كانت مهمة بعض المهاجرين هي قيادة القاطرة التي بها غيرهم. وفي هذه الحالة تحول العدد الصغير إلى نهر فتدفق وتحولت الهجرة من سلوك فردي إلى سلوك جماعي ونمط يتتبعه الناس.

ويلاحظ أنة متي بدأت الحركة فإنها غالبا ما تنمو بطريقة أوتوماتيكية وذلك طالما أن هناك بشرا يمكن أن يهاجروا، وطالما أن هناك سببا أساسيا للهجرة. أما الظروف الأخرى فسوف تلعب دور العوامل المشجعة أو المعوقة للهجرة وستؤثر هذه العوامل فيما عدا النمو السكاني علي سلوك الهجرة.

وعندما تصبح الهجرة نمطا اجتماعيا فإنه لا مجال للبحث عن الدوافع الشخصية، لأن الفرد _ كما يقول لند بر ج _ يكون في حالة توازن غير مستقرة، فعادة ما يكون هناك دافع بسيط في اتجاه معين هو الذي يحدد رأيه. فالمهاجر يكون في هذه مدفوعاً بدوافع جماعية عامة وفي هذه الحالة يذكر الأسباب التي يعتقد أنها متوقعة.

وإذا كانت هناك أمثلة كثيرة للمهجر ة الجماعية (مثل هجرة اليهود إلى فلسطين) إلا إننا سوف نقدم هنا السويد علي أنها مثال نموذجي لتطور الهجرة من هجرة فردية إلى هجرة جماعية، ولتحول السلوك الفردي إلى سلوك جماعي. فخلال الفترة من 1861 _ 1870 عندما قفز عدد المهاجرين إلى 9300 مهاجر سنويا بدأ الانتقال إلى مرحلة الهجرة الجماعية. وقد ارتبط ذلك بتحسن وسائل المواصلات إذ ربطت خطوط السكك الحديدية بين المدن الساحلية وبين المناطق الداخلية في الدولة، واستبدلت المراكب القديمة بسفن بخارية وبين الهجرة الجماعية كانت علاقة هامة إلا إن المتغير الأول لم يكن سببا في الثاني. بل إنه من المحتمل إن تكون بداية الهجرة وتطورها قد نتجت عن أسباب واحدة. ولكن يلاحظ إن هذا التطور لم يؤدي فقط إلى تقصير المسافات الجغرافية بل وإلى التقليل مما اسماه لليند برج المسافات الاجتماعية فقد اهتمت المجتمعات المحلية الجديدة الخاصة بالمهاجرين في هذا البلد الجديد وازدادت في الحجم والأهمية.

وتطلب انتقال إلى أمريكا أقل قدر عن التكيف الشخصي. فقبل إن يترك المهاجر وطنه بدأت عليه الشقيق في مناخ أمريكي سويدي كونته الخطابات المتبادلة عن العالم الجديد، وكونته الصور الفوتوغرافية. والتذكارات والحلي الصغيرة.

ونما لديهم ما اسماه المزارعون " حمى أمريكا " ففي بعض المقطعات لم توجد مزرعة واحدة يعمل فيها أناس ليس لهم أقارب يتعلمون عملية الهجرة. فقد كان عليهم مجرد إن يتبعوه كطريقة تقليدية. وأصبح المهاجرون الذين هاجروا إلى مينيسوتا[illegible] مزارعون أو حرفيين في المدن الصغيرة.

وفي المقيد– لأغراض التحليل – التميز بين حركات الهجرة الجماعية في ضوء طبيعية المكان الذي تقصده الجماعات وتستفيد فيه، وفي ضوء درجة تحضر هذا المكان.

ونود إن نشير في نهاية مناقشتنا لأنماط وتصنيفات الهجرة إلى أن هذه التصنيفات ليست سوى بعض التصنيفات الممكنة لأنماط متعددة للهجرة، وهي مقدمة هنا كمرشد للدراس وكطريقة للتفكير في كيفية دراسة موضوع الهجرة. وإذا كانت التقسيمات والأنماط التي نوقشت هنا هي أهم التقسيمات، إلا انه يمكن إن توجد تقسيمات وأنماط أخرى حسب الزاوية التي ينظر في خلالها الدراسة إلى الهجرة.

ثالثاً) الهجرة الدولية: الأسباب والمغارم

إن إحدى المشكلات الرئيسية التي تصادفنا عند الشروع فى تقدير المسار الذي يحتمل أن تتخذه الهجرة الدولية هي المعلومات الهزيلة نسبيا" المتاحة عن هذا الموضوع. فالمعطيات الخاصة بالهجرة الدولية ليس لها وجود واقعيا" في بعض المناطق، وهى صعبة التفسير في مناطق أخرى ؛ نظرا" لأن المعلومات

التي تجمعها الحكومات عن المهاجرين الوافدين من الخراج أحسن مما تجمعها عن مواطنيها الذين يهاجرون إلى بلاد أخرى. ولفهم عملية الهجرة الدولية كاملة نحتاج إلى معلومات عن الوافدين والمهاجرين من المواطنين ، وكذلك عن الوافدين والمهاجرين من الأجانب. ومن أهم المعطيات التى يجب توافرها عن الهجرة هى من مدى تأثير النمو السكاني في الهجرة. ومع هذا فبلاد قليلة جدا هي التي تجمع وتنشر هذه المعلومات على ذلك فلابد من اللجوء إلى معلومات التي يتم الحصول عليها من البلاد الرئيسية المقصودة من اجل تقدير مستوى الهجرة أو صافى الهجرة التي يتعرض لها بلدها.

والمعلومات المتعلقة بالهجرة بين البلاد النامية، على وجه الخصوص، ناقصة.وربما تكون تعدادا لسكان هي اشمل مصدر للمعطيات – التي تمكن المقارنة بينها – عن الهجرة الدولية التي يتعرض لها العالم النامي ولكن التعدادات تجرى على فترات متباعدة للأسف ومراقبتها في جميع البلاد ولست متطابقة وأضف إلى ذلك أن غالبا"ما تكون معلومات التعداد ناقصة، أو معدومة، فيما يتعلق بالبلاد الفقيرة خاصة التي يعلم عنها أن تضيف أعدادا" كبيرة نسبيا من اللاجئين، وعلى الرغم من ذلك فان التعدادات ربما تكون هي أفضل الوسائل المتاحة لتقديرات عدد المهاجرين في بلد ما نظرا" لعالمية نطاقها.

ويقدر انه في عام 1971 إلى 1980 في حوالي ثلاثة أرباع بلاد العالم وهو يشمل اللاجئين كما أفاد بهم المندوب السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لغوى وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (النروا) ولكنة لا يشمل أي مهاجرين موجودين في الاتحاد السوفيتي حيث أن المعطيات الخاصة به غير متاحة.

وفيما عدا البلاد المضيفة في العالم المتقدم، التقديرات على حسابات استكمليه تقريبية من المعلومات المتاحة.

وفي عام 1985 كان نصف جميع المهاجرين تقريبا (48.2%) يقيمون في بلاد متقدمة وكان نصيب المهجر التقليدية (استراليا _ كندا _ نيوزيلندا _ الولايات المتحدة) حوالي نصف المهاجرين إلى البلاد المتقدمة وكانت البقية هي نصيب أوروبا أساسا ولذا تركز معظم المهاجرين إلى العالم النامي في أسيا. فالمنطقة الجنوبية من أسيا، التي تشمل شبة القارة الهندية، ضيفت ما يزيد قليلا علي 16% من جميع المهاجرين في العالم، وكان ذلك إلى أمد بعيد، نتيجة للتحركات السكانية التي حدثت في وقت التقسيم. وكان نصيب البلاد النامية بشرقي وجنوب شرقي أسيا 5.3% من جميع المهاجرين في عام 1985 ونصيب غرب أسيا وشمال أفريقيا حوالي 14%، والمنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية 10% وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 6% أما بقية المهاجرين فقد كانت إقامتهم في بلاد اقيانوسيا النامية. وكان منشأ معظم المهاجرين إلى البلاد النامية خاصة أسيا وأفريقيا داخل المنطقة نفسها.

وعلما بأن الرقم المقدر لعدد سكان العالم في عام 1985 كان 4.8 بليون نسمة، فإن المهاجرين الدوليين مثلوا ما يزيد قليلا علي 2% فقط في سكان العالم. ومع هذا، فإن المهاجرين في بعض المناطق شكلوا جزء كبيرا في السكان ففي اقيانوسيا وأمريكا الشمالية كون المهاجرون 16% و 7.8% من السكان علي الترتيب، وكانوا في أوروبا 4.7% من السكان. أما في المناطق النامية فقد كانت نسب المهاجرين إلى السكان منخفضة إلى حد ما حيث كانت علي النحو التالي 2.3% في المنطقة جنوب الصحراء ألكبري الأفريقية و 1.2% في أسيا وشمال أفريقيا و 1.6% في أمريكا اللاتينية.وعلي ذلك، فنسبيا، كان تأثير الهجرة الدولية في العالم النامي أصغر منه في البلاد المتقدمة.

رابعاً) الهجرة الدولية والنمو السكاني:

لتحديد ما إذا كان النمو السكاني يستحث الهجرة الدولية، لابد للمرء من المقارنة بين المعطيات الديم وجرافية (السكانية) والتسلسل الزمنى في تقديرات صافي الهجرة من بلاد معينة. ويعرف صافي الهجرة بأنة الفرق بين عدد الوافدين إلى بلد معين والمهاجرين منه. وليس لهذه التقديرات وجود للأسف، ومع هذا، فيمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات بشأن تأثير النمو السكاني في الهجرة علي أساس للمهاجرين في العالم المتقدم ويعطي الجدول تقديرات العدد الإجمالي السنوي للمهاجرين الذين سمح لهم بدخول بعض البلاد المستقبلة المختارة خلال فترات مدة كل منها خمس سنوات من عام 1960 مصنفين تبعا لمنطقة المنشأ. ومع هذا فإن هذه المعطيات لا تمثل تماما تدفقات الهجرة لثلاثة أسباب.

أولاً) إن كان بلد من البلاد الواردة بالجدول يضع تعريف مختلف للمهاجرين فنيوزيلندا،علي سبيل المثال، تسجل المهاجرين القادمين والوافدين الذين تدوم مدة إقامتهم زمنا طويلاً، في حين أن المملكة المتحدة تسجل أي شخص أو مغادر ينوي البقاء مدة تزيد علي السنة.

ثانيا) أن البلاد المتقدمة الواردة هناك تستنفد جميع المناصب التي يمكن أن يقصد إليها المهاجرون في العالم المتقدم.

ثالثاً) هو أن هناك تدفقات ضخمة من المهاجرين من وإلى المناطق النامية لم ترد هنا ،وعلي الرغم من نواحي القصور في المعطيات المتاحة ؛ فإننا نتمنى أن تتيح الحقائق التي تم الحصول عليها للمعنين بموضوع الهجرة ذلك التبصرة والتنوير. فالمعطيات تسمح بحساب متوسط العدد السنوي للأشخاص الذين يهاجروا من بلد منشأهم في منطقة نامية معينة وسمحت

لهم البلاد العشرة التي شملتها الدراسة بدخولها كمهاجرين خلال كل فترة من الفترات الخمسة. ويمكن تفسير هذه الأعداد كمؤشرات تقريبية للعدد الكلي للمهاجرين اللاجئين من كل منطقة من المناطق النامية. والجدول، يعطي معدلات النمو السكاني الكلي المقدرة لمناطق المنشأ المختلفة إلى جانب معطيات الهجرة المأخوذة من الجدول.

ويلاحظ أن الخصوبة خلال أو أخر الستينات كانت لا تزال مرتفعه في معظم العالم النامي، وأن النمو كان سريعا، ومع هذا فخلال هذا الوقت كانت البلاد المتقدمة هي إلى حد بعيد المصدر الرئيسي للمهاجرين إلى بلاد متقدمة أخري، ومن المناطق النامية خرج من شمال أفريقيا وغرب أسيا وأمريكا اللاتينية أعداد متماثلة من المهاجرين الذين توطنوا في بلاد متقدمة، وكانت معدلات النمو السكاني في هذه المناطق الثلاث مرتفعة. ومع هذا فإن المنطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية ذات أعلى معدل للنمو السكاني أو قد أقل عدد من المهاجرين إلى البلاد المتقدمة.

وبحلول أو أخر الثمانينيات تشهد بعض المناطق النامية إنخفاضات حادة في الخصوبة، وبتفحص المعطيات الخاصة بهذه الفترة يتضح أن النمو السكاني يميل إلى أن يكون عكس الارتباط بمستوي الهجرة، وهذه نتيجة تناقص الرأي القائل بأن النمو السكاني المرتفع يستحث الهجرة. ولقد ظلت البلاد المتقدمة هي الصادر الرئيسية للمهاجرين إلى البلاد المتقدمة أخري، علي الرغم من التقلبات الكبيرة التي سجلت، خاصة فيما بين أوائل الثمانينيات و أو أخرها. وأصبحت أمريكا اللاتينية وشرقي أسيا وشرقي جنوبها، تلك المناطق يقل فيها النمو السكاني عن 2%، هي المصادر الرئيسية للمهاجرين إلى العالم المتقدم. أضف إلى ذلك انه لو أن المعطيات عن الهجرة إلى المنطق النامية كانت متاحة لتفوقت منطقة شرقي أسيا وشرقي جنوبها علي أمريكا اللاتينية كمصدر المهاجرين.

ومع هذا فلقد كانت معدلات النمو السكاني في شرقي أسيا وشرقي جنوبها هي أقل المعدلات في المناطق النامية جميعها خلال أو أخر الثمانينات. كما أن المنطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية التي بها اعلي معجل للنمو السكاني أو قد أقل عدد من المهاجرين إلى البلاد المتقدمة. وعلي الرغم من نواحي القصور الكثيرة في المعطيات الواردة بالجدول ، فهي تبين أن مستويات النمو السكاني العالية لم تكن مرتبطة، خلال السنوات الثلاثين الماضية علي الأقل، مستويات الهجرة عالية من المناطق النامية إلى بلاد (الغرب) المتقدمة والواضح أن المناطق التي شهدت أشد انخفاضات النمو السكاني حدة كانت في المصادر الرئيسية للمهاجرين إلى البلاد المتقدمة.

خامساً) سياسات الهجرة والتهجير فى الغرب:

لقد كان ولا يزال تنقل السكان هو احدي وسائل تلبية الحاجة إلى العمالة طوال التاريخ. وفي مناسبات لا حصر لها كان يتم الحصول بالقوة علي ما يكفي عمالة اليوم الأجنبية. ولعل أحدث استخدام لهذه الأساليب هو ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية عندما جند الرايخ الألماني ألاف العمال الأجانب للعمل في المصانع التي كان نتاجها أساسيا للمجهود الحربي. ويقدر أن بحلول عام 1944 كان هناك أكثر من 6.7 مليون أجنبي – من الرجال والنساء _ يعملون في الرايخ، وكان حوالي مليون ونصف مليون من هؤلاء العمال آسري حرب والواقع أن ألمانيا لها تاريخ طويل في ممارسة تقليد استيراد العمالة الأجنبية. فخلال فترة تصنيع سريع في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر هاجر العمال الزراعيون الألمان بأعداد ضخمة إلى مناطق حضرية، واستأجر ملاك الأراضي عمالا موسميين ليحلوا محلهم. فلم يكن مثيرا للدهشة إذن أن تلجأ ألمانيا الغربية مرة أخري إلى استخدام عمال أجانب عندما ظهر عجز في العمالة أثناء إعادة التعمير في خمسينيات هذا القرن.

ولقد تركت الخسائر في السكان التي أحدثتها الحرب بلاداً أوربية عديدة تعاني نقصاً في القوي العاملة، ولما بدأ اقتصاد هذه البلاد ينهض استوردت هي أيضاً عمالاً من الخارج. وعلي الرغم من أن الأساليب اختلفت من بلد إلى أخري، فإن النهج االتى سار عليه معظم هذه البلدان هو أن الحاجة إلى العمالة الأجنبية كانت مؤقتة. وكان المتوقع أن يرحل العمال الأجانب حينما تنتهي الحاجة إليهم. واتبعت نظم معقدة للعمل واستخدمت تصاريح الإقامة لضمان (دورات) العمالة أي إجبار العمال علي الرحيل عند انتهاء عقودهم، ومع هذا وعلي الرغم من هذه التدابير، فقد بقيت نسبة كبيرة من العمال مدداً طويلة، وكثيراً ما نجحوا في إحضار أسرهم _ حيث كشفت الدراسات والإحصائيات التى أجريت حول هذا الصدد ضخامة حجم تدفقات السكان التي تعرضت لها بلاد أوروبا الرئيسية المستوردة للعمالة. وهكذا ففي خلال الفترة 1965 1969 سمح لما يقرب من المتحدة، ومع هذا، فقلد كانت التدفقات المغادرة علي الدرجة نسها من الارتفاع أيضا وعلي ذلك فقلد بلغ صافي الهجرة 183000 شخص فقط سنويا وتبين المعطيات الواردة أن في الجدول أن صافي الهجرة من البلاد النامية إلى أوروبا الغربية زاد بانتظام وكان اكبر من صافي الهجرة في البلاد المتقدمة بمقدار 6 % خلال الفترة 1965 _1969 وبما يقرب من 20% خلال الفترة 1971 _ إلى 1974 وفي العقد الذي أعقب عام 1975 حدث تغيرا فلقد اكتسبت بلاد أوروبا الغربية سكانا من البلاد النامية وفقدت في الوقت نفسه سكانا من العالم المتقدم (شملوا مواطن تلك البلاد نفسها) _ أي أن صافي الهجرة من البلاد النامية ظل موجب القيمة، وفي الوقت نفسه ظل الصافي من البلاد المتقدمة سالب القيمة ومع هذا، فقد حدث هبوط ضخم في صافي الهجرة من البلاد النامية فيما بين الفترتين 1970 _ 1974 و 1980 _ 1984 وكان سبب ذلك هو أن أزمة النفط عام 1973 وما تبعها من رقود اقتصادي أحدث تغيرا

هاما في السياسة في بلاد أوروبا المستوردة للعمالة فبحلول عام 1974 كانت معظم حكومات،علي نحو فعال، السعي للحصول علي العمالة، ولكنها أدركت أن طرد جميع العمال الأجانب كان مستحيلا بل ليس مستصوبا، فسمحت للعمال المهاجرين بالبقاء وإحضار أسرهم بشروط معينة. ومع هذا، فقد وضعت بعض الحكومات حوافز لحض المهاجرين علي العودة إلى أوطانهم كما يتبين من المعطيات الواردة في الجدول، لقد نجحت التدابير التي اتخذت في تقليل كل من إجمالي تدفق المهاجرين الوافدين وارتفاع صافي الهجرة الذين سجلتها بلاد أوروبا الغربية. كما كان للظروف الاقتصادية السيئة تأثيرا أيضا. خاصة أثناء الفترة 1980_1984 التي أصبح صافي الهجرة فيها سالب القيمة. وفي أو أخر الثمانينيات ارتفع صافي الهجرة من البلاد النامية إلى مستويات لم تعهد منذ بلوغ هجرة العمالة ذروتها كما فاق صافي الهجرة من البلاد المتقدمة جميع المستويات التي سجلت منذ عام 1960، مع أن بلاد أوروبا الغربية لم تكن في ذلك الوقت تعاني عجزا في العمالة. والواقع أن مستويات البطالة فيها ظلت عالية حدة زادت علي العقد من الستين، علي الرغم من تحسن النمو الاقتصادي وعلي ذلك فإن التغيرات التي أطلقت الهجرة الذائدة إلى أوروبا الغربية في أو أخر الثمانينيات حدث في مناخ لم يكن مواتيا إلى حد بعيد. واعتبر الأجانب،علي نحو متزايد،خطرا مهددا، نظرا لاعتبارهم منافسين في فرص العمل الشخصية ومفرطين في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية 0 وبالتالي فإن وجود المهاجرين من البلاد النامية المتزايد أعطى، على نحو متزايد، صوره غير مقبولة على الرغم من أنه لم يكن مفرطا بأي حال 0

سادساً) بلاد المهجر:من الحصص النسبية إلى لم شمل الأسر:

خلاف أوروبا الغربية، لم تكن سياسات الهجرة في بلاد المهجر التقليدية معدة لتلائم بوجه عام استخدام العمال الأجانب. والواقع أن المهاجرين إلى

الولايات المتحدة في مستهل القرن العشرين،كان يمكن رفض التصريح لهم بالدخول عند الميناء لو كانوا قد صرحوا بأن هناك وظيفة تنتظرهم.(وكان القصد من هذه السياسة هو حماية العمال النقابيين من استخدام المهاجرين لإحباط الاضطرابات أو تقويض النقابات بطرق أخري). وعلي الرغم من أن الحاجة إلى العمالة كانت تفهم ضمنياً في مناقشة سياسية الهجرة إلى الولايات المتحدة. فإن السياسات الواقعة كانت تعكس اعتبارات أخري عادة. ولذلك قيد قانون عامي 1921 و 1924 الهجرة بمعايير وضعت علي أساس الأوطان الأصلية، حيث أنشئ (نظام حصص نسبية) تجهز بمقتضاه نسب محددة من إجمالي تأشيرات الدخول المخصصة للهجرة، وذلك لمنحها لأهالي بلاد محددة دون غيرهم. أضف إلى ذلك أن الهجرة من معظم البلاد الآسيوية كانت ممنوعة عمليا وعلي النوال نفسه، وضعت سياسات الهجرة إلى استراليا وكندا لتلائم الحاجة الملموسة إلى تزويد هذين البلدين بسكان (مقبولين) وكانت سياسات الهجرة في هذين البلدين تفضل، خلال معظم هذا القرن، المهاجرين من الجنس الأبيض.

ومع هذا، فآيا ما كان المبرر المعترف أو غير المعترف به لسياسات الهجرة، فأن مستويات الهجرة إلى هذه البلاد الثلاثة مع الظروف الاقتصادية العامة. ولذلك فإن عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الذي بلغ 5.7 مليون شخص خلال الفترة 1911 _ 1920، وظل مستوي نسبيا خلال العشرينات (1، 4 مليون شخص) هبط هبوطا حادا خلال سنوات الكساد إلى ما يزيد قليلا علي نصف المليون شخص سنويا خلال الفترة 1931_1940 وظلت مستويات الهجرة منخفضة أثناء الحرب العالمية الثانية بحيث كانت أعداد المهاجرين طوال العقد 1941_1950 أعلي قليلا من المليون فقط. ولقد عكست أعداد المهاجرين الذين سمح لهم بدخول استراليا وكندا اتجاهات مماثلة ولو أنها كانت بمستويات

أقل كثيرا وزادت الهجرة إلى الولايات المتحدة بانتظام منذ الحرب، خاصة بعد عام 1965 حيث استبدل بنظام الحصص النسبية للأوطان الأصلية للتصريح بدخول البلد وفي بلد المهجر الأخرى تقلب عدد المهاجرين بدرجة عظيمة ووصل متوسط عدد المهاجرين منذ عام 1960 إلى ذروة بلغت حوالي 150000مهاجر في استراليا و 180000مهاجر في كندا خلال الفترة 1965 _ 1969.

ولقد عانت هذه البلاد الثلاثة جميعا زيادة منتظمة في نسبة المهاجرين من البلاد النامية. فبلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة 41.9% في الفترة 1960 _ 1964 مقابل 12.3% في كندا و 7.8% في استراليا. وبحلول الفترة 1985 _1989 كانت نسبة المهاجرين من العالم النامي قد ارتفعت إلى 88% في الولايات المتحدة، وأكثر من 70% في كندا وحوالي 53% في استراليا. ولقد جاءت هذه التغيرات في كل من استراليا وكندا نتيجة لسياسات (عمومية) التصريح بالدخول التي عمل بها في السبعينات حيث بدأ البلدان اختيار المهاجرين علي أساس مهاراتهم واحتمال تكيفهم مع المجتمع المضيف وروابطهم مع المواطنين أو مهاجرين سابقين. وسياسات(العمومية) نعطي الروابط الأسرية اكبر قدر من الوزن كمعيار للسماح بدخول البلد.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن جميع البلاد التي يهاجر إليها تسمح أيضا بدخول الأجانب المؤقت لأغراض متنوعة أحداها هو القيام بنشاط اقتصادي رفض الولايات المتحدة بوجه خاص، زاد عدد الأشخاص الذين سمح لهم بالدخول سنويا لعمال أو متدربين مؤقتين من 48000شخص خلال الفترة 1974_1979 إلى 124000 شخص خلال الفترة 1987_1990 وعلي خلاف الاتجاه المشاهد في المهاجرين الدائمين، فإن نسبة العمال والمتدربين المؤقتين الوافدين من البلاد المتقدمة كانت عالية ومتواصلة الارتفاع حيث ارتفعت عن

43.8% في الفترة 1974_1979 إلى 52% خلال الثمانينيات. ولقد كانت الولايات المتحدة هي أيضا جميعا في ازدياد ففي الفترة 1987_1990 سجلت الولايات المتحدة دخول 48700مهاجر من هذا النوع في المتوسط سنويا يصاحبها حوالي 99000تابع لهم. وهذه الأرقام تمثل عدد تأشيرات الدخول، وعلي ذلك فيحتمل أنها تغالي في عدد الأشخاص المعنيين. ومع هذا تبين أن الهجرة المؤقتة هي مصدر هام للعمال المطلوبين في الولايات المتحدة خاصة العمال المهرة البلاد النامية واليابان _قائمة مقاصد متزايدة.

كانت أكثر المقاصد من البلاد النامية اجتذابا للمهاجرين الدوليين طوال العشرين عاما الماضية هي بلاد غرب أسيا المنتجة للنفط خاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وهي: البحرين والكويت وعمان وقطر العربية والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد استوردت دول مجلس التعاون الخليجي العمال الأجانب لأن سكانها الأصليين القليلة العدد كانت تعوزهم المهارات المطلوبة لتنفيذ مشروعات التنمية التي أصبحت ممكنة بفضل إيراداتها الضخمة من النفط. كما هي الحال في أوروبا الغربية استخدمت تصاريح العمل أو الإقامة المؤقتة لمنع المهاجرين من الاستقرار الطويل الأجل. ولكن، هنا أيضا، كان النجاح الذي أحرزته تلك التدابير محدودا لا أكثر. ولقد طالت نسبيا مدد إقامة عمال كثيرين خاصة أولئك الذين استأجروا من بلاد عربية أخري. علي الرغم من نقص المعطيات التي يعتد بها عن تجربة معظم دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالهجرة فإن المعطيات الخاصة بالكويت تبين أن 32%من الأجانب الذين وجدوا بالبلد عام 1980، والبالغ عددهم 792000شخص كانوا مقيمين به مدة عشر سنوات علي الأقل.

وبغية تقليل الاعتماد علي العمالة العربية وبدأت دول مجلس التعاون الخليجي في أو أخر السبعينيات تستأجر عمالا من بلاد آسيوية أخري وفتحت

البلاد الآسيوية الموفودة الأشخاص الراغبين في العمل في الخارج، أكثر من مليون تصريح عمل سنويا. وكان لدي أغلبية هؤلاء الأشخاص العظمي عروض للعمل في مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فلقد فترت حاجة تلك الدول إلى للعمالة حتى خلال هذه الفترة، حيث أن المشروعا ت الرئيسية المتعلقة بالبنية الأساسية كانت قد نمت، كما هبطت الإيرادات النفطية وبالإضافة إلى ذلك، فإن غزو العراق للكويت في عام 1990، ونشوب الحرب الذي تبعة قد أديا إلى إعادة أجانب كثيرين من الكويت والبلاد المجاورة إلى أوطانهم (فاليمنيين المقيمون بالسعودية، علي سبيل المثال اجبروا علي العودة إلى بلادهم). وعلي الرغم من أن هجرة عمال جنوب شرق أسيا إلى الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي استؤنفت بعد انتهاء الحرب 1991، فلقد كان أمام العمال الآسيويين بين المهاجرين، فعلى نطاق أوسع لاختيار المقاصد منه ،وهكذا ، فبينما 74 % من جميع تصاريح العمل التي منحتها اندونيسيا والفلبين وجمهورية كوريا وتايلاند خلال الفترة 1980- 1984 كانت لأشخاص اعتزموا العمل غربي أسيا نجد أن هذه النسبة قد هبطت في الفترة 1984 – 1982 إلى 65% وهجرة العمال من شرقي وجنوب آسيا إلى بلاد أخرى داخل المنطقة نفسها في ازدياد. فلقد بدأت اليابان وماليزيا وتايوان تجتذب العمال المهاجرين خلال الثمانينيات ، حينها أحدث نموها الاقتصادي السريع عجز في العمالة خاصة في قطاعي الإنشاء والخدمات فعلي سبيل المثال لقد أرتفع عدد الأجانب الموجودين في اليابان بطريقة قانونية 851000 في العام 1985الى 1219000 في العام 1991. ويرجع سبب هذه الزيادة جزئيا إلى التغيرات التي أحدثت في قانون الهجرة باليابان التي سمحت بقبول نطاق أوسع من العمال المهرة ومنحت سلالة اليابانيين حقوق الإقامة. ومع هذا فلقد كانت حكومات اليابان وماليزيا وتايلاند عازفة عموما عن الاعتراف بحاجتها إلى العمال الأجانب غير المهرة أو السماح

لهم بالدخول القانوني. وتبعا لذلك فإن الهجرة غير الموفقة في ازدياد. فعدد الأجانب المتهمين بانتهاك قانون تنظيم الهجرة في اليابان أرتفع من 5600 في عام 1985 إلى 31900 في عام 1991 وتقدر السلطات اليابانية أن في منتصف عام 1991 كان بالبلد حوالي 160000 أجنبي مقيم إقامة غير قانونية

سابعاً) المغارم الاقتصادية للهجرة الدولية:

يبين القسم السابق أن الاعتبارات الاقتصادية كثيراً ما تؤثر في سياسة الحكومة المتعلقة بالسماح بدخول المهاجرين ومع هذا فعلي الرغم من أن الجدل السياسي حول الهجرة يتضمن عموما تقييما للتأثير الذي يمكن أن يحدثه المهاجرون في المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك مستويات الأجور والبطالة وتكاليف الخدمات الاجتماعية فإن المعطيات المبنية علي حقائق والمتاحة لتأكيد أو حض هذه التقييمات قليلة. ومع هذا فكما يلاحظ الاقتصادي جورج بور جاس:

(إن الخوف من أن " حشود المهاجرين " نزح الأهالي الأصليين من وظائفهم وتقلل أرزاق من يسعدهم الحظ ويظلون محتفظين بوظائفهم له تاريخ طويل في الجدل حول السياسة والظن أن للمهاجرين تأثيرا مناوئا في سوق العمالة لا يزال هو المبرر الرئيسي للسياسات التي تفعل لتقييد حجم تركيب تدفقات المهاجرين إلى الولايات المتحدة) ولقد درس بور جا س تأثير الهجرة في فرص العمل المتاحة للعمال المحليين في الولايات المتحدة وأرزاقهم في أو أخر السبعينيات وكانت النتيجة التي انتهى إليها هي أن الهجرة تؤثر علي الأرجح في أرزاق الأهالي الأصلين ولا في فرص العمل أمامهم ومضمون هذه النتيجة من وجهة نظر اقتصادية وهو أن العمل وهو أن العمل للمحلين والمهاجرين كل منهم بديل ردي" عموما"ومن الأخر أو بتعبير أخر إن المهاجرين يشغلون بوجه

عام،الوظائف التي يرغب عنها العمال المحلين أضافه إلى ذلك إن ما من دراسة وجدت دليلا" يؤيد الزعم بأن الأقليات كانوا أكثر عرضة لأن تتأثر سلبيا" من جراء وجود المهاجرين بل على العكس من ذلك أفادت بعض الدراسات بأن الأمريكيين الأفريقيين المقيمين في مدن بها أعداد كبيرة نسبيا" من المهاجرين كانوا يحصلون على أجور أعلى قليلا" مما كان يحصل عليه الأمريكيين الأفريقيين المقيمون في مراكز حضري ه أخري وجميع الدراسات التي استعرضت الاختلافات بين أسواق العمل المحلية وبين الصفات المميزة للمهاجرين والأهالي الأصلين وذلك عن طريق أجراء دراسات مقارنة.

ثامناً) مصر والهجرة المؤقتة:

يمكن القول بأن هجرة أعداد كبيرة من المصريين للعمل في الأقطار العربيةِ بدأت بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973 ، ولم تأت تلك الهجرة عفوا إنما جاءت محصلة لمجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر وفي الأقطار المستقلة ودفعت إليها مجموعة من السياسات الحكومية المصرية التي شجعت بدورها هجرة ملايين من المصريين للعمل في الخارج حيث ينص دستور عام 1971 في مادته 52 علي حق الهجرة الدائمة والمؤقتة ، وصدر بعد ذلك سلسة من القوانين التي نظمت هذا الحق الدستوري وبخاصة القرار الجمهوري 73 لسنة 1971 الذي أعطى المهاجرين حق العودة إلى وظائفهم الحكومية خلال سنة من استقالتهم لتوفير ضمانات للمهاجرين من استحالة استمرارهم في العمل في بلدان المهجر أو إذا صادفتهم عقبات تحول دون استمرارهم في المهجر. وفي عام 1975 صدق مجلس الشعب المصري علي حرية انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، وكل ذلك يحدد السياسة الحكومية المصرية المشجعة علي الهجرة في مصر كوسيلة ارتأتها الحكومة في ذلك الوقت لحل العديد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الناحية

الاقتصادية ارتأت الحكومة في مصر أن فتح باب الهجرة للعمل في الخارج أمام المصريين يمكن أن يساعد في حل مشاكل البطالة التي كانت قد بدأت في التفاقم بعد حرب أكتوبر خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات والتعليم المتوسط الذين أخذت الدولة تأخر إلزامها بتعيينهم كخطوة في اتجاه إلغاء ذلك الإلزام ، كذلك فإن الحكومة المصرية ارتأت في التمويلات المتوقعة من المهاجرين للعمل في الخارج مصدرا للنقد الأجنبي يمكن أن يساهم في حل أزمة النقد الأجنبي التي استحكمت حلقاتها في مصر بعد هزيمة 1967 وحرمان مصر من عوائد نفطها الذي احتلت إسرائيل حقولها وتفاقمت بصورة خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 مع الحاجة لتمويل مشروعات إعادة إعمار ما خربته الحرب وتمويل التنمية الاقتصادية أما من الناحية الاقتصادية – الاجتماعية فإن التحول في السياسات الاقتصادية من 1971 وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي منذ عام 1974 مع الانفتاح الثقافي الذي تضمن فتح الأبواب فتحا تاما أمام الاستثمار الخاص والأجنبي.

تاسعاً) المغارم الاقتصادية والاجتماعية للهجرة فى مصر:

مثلما كان الخروج الكبير للعمل في الخارج لأول مره في التاريخ حدثا هائلا فإن آثار هذه الهجرة علي مصر كانت هائلة بدورها ، ويمكن رصد هذه الآثار كما يلى:

أ) الآثار الاقتصادية:

ترتب علي هجرة المصريين بصفة مؤقتة للعمل في الوطن العربي قيامها بإرسال تحويلات نقدية وسلعية كبيرة إلى مصر وقد تفاوتت التقديرات بشأن هذه التحويلات بصورة كبيرة تبعا لتفاوت التقديرات بالنسبة لحجم العمالة المهاجرة. وجاء جانب من ذلك التفاوت نظرا لأن التحويلات لم تتم كلها عبر الجهاز

المصرفي وإنما تسرب جانب كبير منها إلى السوق السوداء التي اعتمدت في جذب تلك المدخرات علي شراء العملات الأجنبية بأسعار السوق المصرفية بعد إنشائها وقد بلغت جملة تحويلات المصريين العاملين في الخارج العينية والنقدية خلال الفترة من العام 1974 وحتى نهاية العام المالي 1988/87 نحو 4400 مليون دولار.

وعموماً يمكن القول بأن الهجرة أثارها الاقتصادية الوخيمة على مجالا ت كثيرة فى المجتمع المصرى أهمها:

معدلات الاقتصاد المصري:

شهد معدل الدخل المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة تدهورا من حرب 1967 حتى أصبح سالبا عام 1973 حين بلغ 005.% بعد حرب أكتوبر بدأ الدخل المحلي الإجمالي المصري بنمو بمعدلات جيدة ، بدءا من عام 1974 حيث بلغ في السنوات(77،78،74،75،76) 1979 علي الترتيب 5.7% 7.56%، 15.22%، 12.4%، 9.2%، 7.8% ومن المؤكد أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج ساهمت في تحقيق تلك المعدلات المرتفعة وان كانت معدلات النمو المنخفضة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 74_87 لا تزيد عن معدلات نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة من 59/ 1960إلى 64/ 1965 والتي بلغت 5.5% سنويا بالأسعار الثابتة لعام 59/ 1960 ولا يعدو معدل النمو كونه مؤشر عاما جدا لمعدل تزايد حجم الناتج، لكن هيكل هذا الناتج وتطوره هو الذي يعطي المؤشر دلالة أعمق ويبين هل هو نمو في قطاعات الإنتاج السلعي التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية ؟ وهل يعكس التطور في اتجاه زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد علي النمو والتطور ؟ أم انه نمو في مجالات الخدمات.

وبالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 1986فإن 51% عائد لقطاعات الخدمات بعد أن كان ما يعوق لهذه القطاعات لا يتجاوز 45% من الناتج المحلي المصري عام 1965. وبالطبع فإن طبيعة نمو الاقتصاد المصري تحددت خلال مجموعة التوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكم في مصر لكن العمالة المصرية المهاجرة للعمل في الوطن العربي ساهمت بقسط غير هين في تحديد ملامح هذا النمو غير تحولاتهم وطرق إنتاجهم التي تعرضنا لها والتي لم يتوجه منها للاستثمار سوي جانب يسير.

أوضاع البطالة في مصر:

حتى أوائل السبعينيات لم تكن البطالة تمثل مشكلة حقيقية تعاني منها مصر حيث تكلفت استثمارات خطة التنمية في النصف الأول من الستينات واستصلاح الأراضي في استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وحتى جانب المتعطلين التراكميين م الفترات السابقة فانخفض معدل البطالة من 5.9% عام 1957 إلى 2.23% عام 1960 ثم انخفضت إلى 1.56% عام 1966 ومع الهزيمة وتدهور معدلات نمو الاقتصاد دفع معدل البطالة صورة محدودة فبلغ 2.4% عام 1974 عندما انتهت حرب أكتوبر وما تلاها من تخفيض أعداد المجندين دخل إلى سوق العمل عدد كبير دفعة واحدة، ومع انخفاض طلب الاستثمارات الجديدة علي عنصر العمل وتزايد معدلات البطالة في مصر خاصة مع تخلي الدولة تدريجيا عن التزامها بتعيين الخريجين وفي ظل هذا الوضع راهنت الحكومات المصرية المتوالية منذ عام 1974 علي الهجرة كل لمشكلة البطالة في مصر سواء من خلال استيعاب الأقطار المستقبلة للعمالة المصرية لجانب من المتعطلين في مصر أو لما كان متوقعا من قيام العائدين من الهجرة واستثمار بما يحفز النمو الاقتصاد ي ويزيد الطلب علي العمالة، ورغم أن الجانب الأعظم ممن هاجروا من مصر للعمل في الأقطار العربية كانوا يعملون

قبل سفرهم لأن خروجهم أفسح المجال أمام عدد مماثل لهم من الداخلين إلى سوق العمل الجدد إلا في المجالات التي كان المهاجرون يعملون فيها في أماكن بطالة مقنعة وبصفة عامة يمكن القول أن الهجرة المصرية للعمل في الوطن العربي ساهمت بالفعل تسكين مشكلة البطالة في مصر دون أن تقدم لها حلا حقيقيا ولم يتم التسكين بالضرورة عن طريق توفير فرص عمل لكل المتعطلين في مصر أو الجانب الأكبر منهم، والتسكين أو التجميد بما خلقته الهجرة من منفذ أصبح المتعطلين يتعطلون إليه ويسعون لحل مشكلاتهم خلاله بعيدا عن الضغط علي الحكومة أو المواجهة معها لأجل توفير فرص عمل لهم هذا من جانب، ومن جانب أخر مثل السفر للعمل في العراق أو الأردن الذين لا يشترطان تأشيرة دخول وعقد عمل مسبق ملجأ للداخلين الجدد إلى سوق العمل في مصر والذين لا يجدون فرص عمل في مصر أو في الأقطار العربية الخليجية الأكثر ثراء.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد الهجرة كحل لمشكلة البطالة من جانب الحكومات المصرية المتتالية جعلها تنصرف عن البحث بجدية عن حل حقيقي داخلي لمشكلة أما استخدامات المهاجرين لدي عودتهم لمدخراتهم في تمويل في تمويل استثمارات تحفز الطلب علي العمالة فإنه لم يحدث سوي بشكل محدد نتيجة نمط استخدام المدخرات الذي تعرضنا له في موضوع سابق والذي لم يخصص المصريون للاستثمار فيه سوي جانب محدود ومع جمود معدلات تزايد المصريين المهاجرين للعمل في أقطار العربية ثم توقف ذلك التزايد الذي أعقب الانخفاض في أعداد المصريين العاملين في الوطن الربي مع وجود عودة صافية لهم من الكثير من الأقطار المستقبلة لهم أصبح تأثير الهجرة للعمل في الخارج علي معدلات البطالة في مصر سلبيا بمعني أن الهجرة قد توقفت كمنفذ لاستيعاب فائض العمالة المصرية وبالتالي كمنفذ لتخفيض معدل البطالة بما فتح

الطريق أمام تزايد معدلات البطالة في مصر بلا معوقات بسبب عجز الاقتصاد المصري عن استيعاب فرص العمل المصرية لأسباب عدة ليس هنا مجال لذكرها وأيضا بسبب العودة الصافية للعاملين في الخارج الذين يدخل جانب منهم صفوف المتعطلين بالذات الذين سافروا للعمل بالخارج ولم يحتفظوا بأماكن عملهم في مصر كذلك فإن هذه العودة الصافية وما يترتب عليها من انخفاض فورة الطلب البناء.

والتشييد أدت إلى جمود النمو في هذا القطاع الذي كان احد القطاعات القائدة في الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات. حيث انخفض متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في هذا القطاع من 57.7%سنويا خلال الفترة 1973_1982 إلى.4% سنويا خلال الفترة 1982/81 _ 1987/86. وقد أدي الجمود في نمو هذا القطاع أدي لسلسلة من الآثار الركوديه في الاقتصاد المصري ساهمت في تخفيض الطلب القائم أو الجديد علي خدمات العمالة بما ساهم في زيادة معدلات البطالة. وان كان وجود البطالة من الأصل يرتبط باختلافات هيكلية في الاقتصاد المصري بما يعني أن انخفاض موجة الهجرة للخارج ساهم في تفاقمها وإن لم يكن هو الذي خلقها.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات ا لبطالة التي كانت 6.4% عام 1976 ولم تتجاوز 1.2% عام 1984 قد تزايدت بصورة هائلة بلغت 14.7% عام 1986 وكل هذه البيانات محسوبة من مصدر واحد بغض المقارنة وهو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

نمط أنفاق العائدين من الهجرة ومعدلات التضخم:

ساهمت مدخرات المهاجرين المصريين للعمل في الخارج في زيادة معدلات التضخم في مصر انظر الجدول (2) بانصرافها في غالبيتها الساحقة في أغراض غير استثمارية وقد أثرت تحويلات العاملين في معدلات التضخم عبر عدد من الروافد حيث شكل العائدون من الهجرة وحتى اسر المهاجرين طلب علي الكثير من السلع المستوردة. سواء في حالة عدم وجود بديل محلي لها أو في حالة وجود بديل محلي أقل في مستوي جودته أو حتى في حالة وجود بديل محلي متساوي في الجودة مع السلعة المستوردة حيث أصبح استهلاك السلعة المستوردة علامة علي اليسر ما جعلها تمثل مدعاة للتفاخر الاجتماعي لدي المهاجرين في أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع المصري والذي لم تتعود أصلا علي استهلاك السلعة المستوردة قبل ذلك فضلا عن إقبال حتى هم اعلي من ذلك علي استهلاك تلك السلعة خاصة في ظل سياسة الانفتاح والدور الهائل للإعلان في حفز الاستهلاك وتنشيط الادخار المهم أن زيادة الطلب على الواردات التي كانت أسعارها تتزايد سنويا كنتيجة لمستوي التضخم في البلدان التي جاءت منها وكنتيجة للتخفيضات التي حدثت في سعر صرف الجنية المصري حيث كانت أسعار الواردات فيها للسوق المصري ترتفع بنفس نسبة تخفيض الجنية علي الأقل مما ساهم في زيادة معدلات التضخم في مصر خاصة وان الميل المتوسط للاستيراد تطور في مصر بصورة درامية بما يجعل الارتفاع في أسعار الواردات قادرا علي قيادة موجة عامة من ارتفاع الأسعار وقد ارتفع الميل المتوسط للاستيراد في مصر بشكل تدريجي من 18% عام 1973 إلى 43% عام 1987 وان كان قد عاود الانخفاض بعد ذلك إلى 33.1 عام 1986/85 ثن انخفض إلى 24.8% عام 1987/86 وبالطبع فإن هجرة العمالة المصرية وطلبها علي الواردات ليس هو المسئول الوحيد في التزايد الهائل في الواردات

وإنما يأتي في المقام الأول مجمل سلبيات الانفتاح الاقتصادي بما تضمنه من إلغاء تأميم التجارة الخارجية وإعادة فتحها للقطاع الخاص الذي بذلت فيه جهود جبارة في ترويج السلع المستوردة حتى ول كانت علي حساب الإنتاج المحلي. كذلك فإن تحول النقد الأجنبي الذي يحوزه العائدون من الهجرة إلى جنيها مصريا داخل مصر دون أن يقابلها إنتاج محلي أو استيراد في الخارج تسرب النقد الأجنبي غير السوق السوداء إلى الخارج عبر عمليات تهريب الأموال أو تسريبها لتحويل طلبا لا يقابله إنتاج أو استيراد سع وهو ما يعني زيادة معدلات التضخم ورفع الأسعار لأعلي وان كان من التذكير فإن حجم النقود في أي اقتصاد قومي يحدد من خلال السلطة التنفيذية التي تفرض في الإصدار التقدمي عند إتباع سياسات التحويل بالعجز كما هو الوضع في مصر وفي هذه الحالة فإن النقود تكون موجودة سواء بحوزة تجار العملة ومن ورائهم أو العائدين من الهجرة عندما يستبدلون النقد الأجنبي بالعملة المصرية عبر السوق السوداء وكل ما يمكن أن يؤثر به العائدون من الهجرة هو تحوليهم من المدخرات بالعملة ألمصريه التي يملكها الراغبون في تهريب الأموال للخارج أو في استيراد الممنوعات بدلا من اضطرار هؤلاء المدخري ن المحليين إلى اكتنازها أو استثماره ا في الاقتصاد المصري إذا تعزر تحويلها لنقد اجتبى قابل للتهريب وتحويل استيراد الممنوعات أي أن العائدون من ألهجره خلال تعاملهم في السوق السوداء يساهمون في تحويل جانب من المدخرات التي كان الواقع الاقتصادي سيجبرهم على البقاء فتره لدى مالكيها أو أن سيستخدمونها في تمويل الاستثمار دون تحويلها إلى مجال الاستهلاك بما ساهم في رفع معدلات التضخم.

كذلك فان سماح السلطات في مصر للتعامل بالنقد الأجنبي في شراء السلع ألمعمره والمساكن ساهم في زيادة طلب العائدين من ألهجره على تلك السلع من خلال مدخراتهم بالعملات الحرة بما ساهم في رفع أسعار تلك السلع بصوره

مبالغ فيها.. أحيانا يتاح تحديد أسعارها بالعملة الحرة وبالتالي ارتفاع تلك الأسعار بالجنيه المصري عند تخفيض أسعار صرفه حتى ولو لم ترتفع تكلفه إنتاج تلك السلع.

كذلك أدت ألهجره إلى تدهور نسبى في كفاه قوة العمل في مصر حيث شكل المؤهلون وأصحاب ألخبره ألعقليه جانب كبير من ألعماله ألمصريه المهاجرة بصفه خاصة إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي التي ذادت في الفترة الأخيرة من انتقائهم للعمالة التي تطلبها من مصر وان كانت عوده المهجرين وسفر غيرهم تقلل إلى حدا ما من اثر ألهجره على كفاه العمل على الأمل بعد الفترة الأولى كذلك أدت ألهجره بصفه عامه إلى حرمان مصر من جانب من السكان النشيط اقتصاديا بما يمثل اقتطاعا من فرص الاعتماد عليهم في القيام بأنشطه اقتصاديه داخل مصر، وإذا كان ذلك يبدو في بعض الأحيان بلى معنى في حاله عدم وجود الاستثمارات القادرة على استيعابهم أما احتفاظ العائدين من ألهجره بجانب من ادخارهم كودائع فإنه ساهم بلى شك في رفع معدل الادخار القومي المصري لكن يجب إغفال انم الصراع على تلك المدخرات بين الحكومة وجهازها المصرفي من ناحية وبين بعض الرأسماليين وتجار ألعمله الذين اتخذوا الدين واللحى ستارا لهم أو ما عرفوا بأصحاب شركات توظيف العمال هذا الصراع أدى إلى توجيه تلك المدخرات في اتجاهات لم تحقق إفادة حقيقية للاقتصاد المصري.

وإذا كان العائدون من ألهجره يتحملون جانبا من المسؤولي ة باعتبارهم شاركوا بتوجيه أمولهم لتلك الشركات فان المسئول الأول هو ألدوله التي لم تمارس سلطاتها أما لأسباب مصلحيه أو لانتشار الفساد الذي أدى للتغاضي عن نشاط تلك الشركات فتره طويلة والتي عجزت بصوره أو بأخرى في خلق

الأوعية الادخارية والاستثمارية الملائمة التي تغرى المهاجرين على ادخار واستثمار أموالهم فيها.

وعلى الجانب الأخر لا يمكن إغفال المساهمة الكبيرة للعائدين من ألهجره في زيادة وسائل النقل العام الخفيفة والثقيلة وكذلك في زيادة ميكنة ألزراعه ألمصريه التي شاهدة ارتفاعا كبيرا سواء لما فرضته الضرورة من الاستخدام الآلات لتعريض نقص ألعماله في أوقات الذروة بعد هجره جانب من ألعماله الريفية، أو لاستخدام الريفيين العائدين من ألهجره لمدخراتهم في شراء جرارات زراعية أو الآلات مساعده لها كنوع من الاستثمار ، وفى دراسة أخيره لمعهد التخطيط القومي في مصر أصبح عدد الجرارت في مصر حاليا أكثر من حاجه القطاع الزراعي في مصر إذ استخدمت بأكملها في ألزراعه وليس في أعمال أخرى لنقل الموارد الغير زراعية._ مواد البناء _كما يحدث حاليا وهكذا يمكن القول أن تحويلات المصريين العاملين في الوطن العربي ساهمت في زيادة المعدلات نمو الاقتصاد المصري لكنها لم تود لتحقيق تنميه اقتصاديه حيث تزايد الاعتماد على الخارج في سد ألحاجه من السلع الإستراتيجية وبالذات الحبوب والآلات ولم تودي التحويلات إلى خلق قدره ذاتية للاقتصاد المصري على النمو وان كان ذلك يرجع في جانب كبير منه إلى عجز الدولة والقطاع الخاص في مصر عن توجيه التحويلات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ب) التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة:-

مارسرت الهجرة للعمل تأثيرات كبيرة على المجتمع المصري حيث ساهم ت في تخفيض مستوى التلاحم الاجتماعي أو إحداث درجه من التفكك الاجتماعي مع أثار سياسية الانفتاح الاقتصادي وسيادة القيم الفردية.. وعلى أرضيه حدوث درجه من التفكك الاجتماعي تطورت العديد من الظواهر ذات تأثير السلبي على المجتمع المصري مثل ظواهر الأدوات وزيادة معدل الجريمة والإرهاب الفردي

وكذلك ساهمة الهجرة في تخفيض مستوى تطور التبلور الطبقي في مصر نتاج انخفاض إحساس العائدين من الهجرة بالمشاكل ألاقتصاديه ومشاكل العمل التي تشكل أساس الوعي التاريخي مثالا للتماسك والتلاؤم فقد أدى سفر الزوج والأب إلى الخارج دون صحبه ألزوجه والأبناء إلى أضعاف الروابط الأسرية خاصة كلما طالت فتره غيبه الأب أو الزوج كذلك فان سفر الأب دون ألزوجه والأولاد ألقى على ألزوجه عبء بتسيير الأمور في الأسرة وساهم في سيادة نوع من التربية المتأثرة بغياب الأب وبسيادة قيم المرآة في التربية للأبناء كذلك تدهور مستوى بعض الخدمات ألاجتماعيه في مصر نتاج خروج الكفاءات المتميزة بين القائمين بها للعمل في الوطن العربي وبالذات في مجال التدريس وقد ارتفع عدد الطلاب لكل عضو هيئه التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعات ألقاهرة والإسكندرية وعين شمس من 100 قبل الهجرة عام 70/ 1971 إلى 123 في ذات العام بعد إعارة عدد من أعضاء هيئه التدريس من للأقطار العربية في نفس العام كان عدد الطلاب لكل عضو في هيئه التدريس في كليات العلوم الطبيعية المذكورة 25 قبلا ألاعارات ارتفع إلى 28 بعد ألاعارات وفي عام 1975 بلغ عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية بجامعة القاهرة 123 طالب قبل ألاعارات ارتفع إلى 180 بعد ألاعارات في حيث بلغ عدد طلاب كلية العلوم الطبيعية جامعة القاهرة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس 22 طالبا قبل ألاعارات وارتفع إلى 26 طالبا بعد ألاعارات ومن المؤكد أن تزيد إعارة وسفر أعضاء هيئات تدريس الجامعات إلى الأقطار العربية التي تزايدت عدد الجامعات التي انشأ بها.. من المؤكد انه قد ساهم في انخفاض مستوي الخدمات التعليمية في مصر لزيادة عدد الطلاب لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك الأخر بالنسبة لطلاب المدارس في التعليم العام في كل المراحل. إن التنمية عملية شاملة لها جوانبها

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن القول أن هجرة العمالة المصرية للعمل في الوطن العربي كانت لها أثار سلبية مؤكدة اجتماعيا وسياسيا أما أثارها الاقتصادية فقد توزعت بين أثار سلبية وأخري ايجابية والمحصلة النهائية لها هي موازنة بين ما هو سلبي وما هو ايجابي من تلك الآثار.

عاشراً) مستقبل تدفق العمالة المصرية علي الأقطار العربية:

توقع غالبية المتخصصين في معالجة موضوع هجرة العمالة المصرية أن يكون هناك عودة صافية منذ منتصف الثمانينيات وقد حدث بالفعل عودة صافية أمام التوقعات حول مستقبل تيار الهجرة من مصر للعمل علي الأقطار العربية فقد قدم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر في الفترة الأخيرة تقديرا بتوقع في أن يكون هناك انكماش محدود في الطلب علي العمالة المصرية بسبب انكماش الطلب علي البناء والخدمات والإداريين والكتابيين، مع توقع ثبات أو نمو محمود للطلب علي خدمات العمالة المصرية من العراق والأردن والأمارات وقطر بينما توقع انكماش الطلب بشكل محمود علي خدمات العمالة المصرية في السعودية والكويت والبحرين.

بالنسبة للعراق فإن اتجاهه لاستخدام الشركات الآسيوية في تنفيذ مشروعات إعادة إِعمار بعقود تسليم المفاتح قد قلل من الحاجة للعمالة المصرية كما أن تشريع أعداد كبيرة من المجندين منذ توقف الحرب مع إيران قد ساهم أيضا في تقليل الحاجة للعمالة المصرية كذلك ساهم تخفيض العراق للتحويلات المسموح بها للمصريين وإحداث خريف 1989 في زيادة معدلات عودة المصريين من العراق وبالتالي فأن ما ذهب إليه التقرير المذكور والتي صدر في بداية عام 1989 من احتمال زيادة الطلب علي خدمات العمالة في العراق لم يتحقق بل وحدث العكس حيث عادت العمالة المصرية بالعراق والأرجح أن

تعود غالبية العمالة المصرية في العراق في ظل الظروف الحالية أما بالنسبة لتوقع زيادة الطلب على خدمات العمالة المصرية في الأردن حسب تقرير الجهاز المركزي لتنظيم الإدارة في مصر والمشار إليه أنفا فإنه أمراً مشكوك فيه نظرا لتيار العودة الصافية للعمالة الأردنية من الخليج ونظرا للتدهور الاقتصادي الذي يعانيه الأردن منذ عام 1988 منذ منصفة وتحديدا بعد توقف الحرب العراقية والإيرانية التي كانت قد ساهمت في إنعاش الأوضاع الاقتصادية في الأردن الذي كان جانب كبير من تجارة العراق يمر بأراضيها كذلك فأن فك الروابط بين الأردن والضفة الغربية ذادت من سوء الأحوال الاقتصادية كذلك فإنه في ظل تدهور سعر صرف الدينار الأردني بما يعني انخفاض أجور تحويلات المصريين العاملة في الأردن فإنه لم يكن توقع نمو العمالة المصرية في الأردن بل إننا نتوقع أن يحدث العكس أي انخفاض كبير في حجم العمالة المصرية المهاجرة للأردن.

أما باقي استنتاجات التقرير المذكور حول النمو المحدود في الطلب علي خدمات العمالة المصرية في الإمارات وقطر والانخفاض المحدود في الطلب عليها في السعودية والكويت والبحرين فإننا نري انه منطقي إلى حد كبير وإضافة إلى الأقطار السابقة يمكننا أن نتوقع أن يزيد حجم العمالة المصرية المهاجرة للعمل في ليبيا بصورة كبيرة بعد التحسن الكبير في العلاقات بين طرابلس والقاهرة وسوف يتيح بدء استثمار مياه النهر الصناعي العظيم زراعة نحو مليون فدان في ليبيا فرص كبيرة لزيادة العمالة المصرية المهاجرة إلى ليبيا في السنوات القادمة كذلك فإن هجرة العمالة المصرية قد تزيدت بصورة كبيرة بعد الاكتشافات النفطية وتزايد النتاج من النفط بما يثيره من احتمالات تزايد النمو الاقتصادي والطلب على العمالة فيها خاصة في ظل العلاقة الخاصة التي تربط القاهرة بصنعاء لقد تضافرت مجموعة من الظروف الداخلية في مصر

والخارجية في الأقطار العربية القطبية لتحقيق تيار الهجرة للعمل في مصر إلى تلك البلدان وقد يري الجانب الأعظم من تلك الهجرة عبر اتفاقيات فردية مباشرة أو عبر سماسرة السفر بين العاملين المصريين وأصحاب الأعمال في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة باستثناء العراق والأردن واليمن حيث لا ضرورة لعرض العمل للدخول هذه الأقطار قبل التنظيمات الجديدة للخروج من العمالة المصرية التي تنوي الحكومة في مصر اتخاذها ووفقا للأسلوب الذي يتم به الجانب الأعظم من الهجرة وتشريعات العمل التي تحكم عمل المصريين في الأقطار المستقبلة والتشريعات التي تحكم وجودهم وحركاتهم في تلك المجتمعات فأن العديد من الآثار السلبية تنخفض عن الهجرة ولم تتم تبادل العمالة عبر اتفاقات حكومية مع ضمانات حكومية مع ضمانات كاملة لحقوقهم ومساواتهم مع المواطنين في الأوطان المستقبلة لكان للهجرة شأن أخر في تدعيم العلاقات المصرية العربية علي المستوي الشعبي بالذات والخلاصة أن الهجرة المؤقت ة للعمال المصرية إلى أقطار النفط العربية إضافة إلى الأردن منتصف السبعينيات قد وجدت دوافعها بالأساس في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية فجاء الجانب الأعظم من المهاجرين من ريف مصر الذي كانت تسوده أنماط إنتاج تقليدية وعائلية ويعاني من انخفاض مستويات الدخل في مقارنه بالحضر.

كما تجد تلك الهجرة دوافعها أيضا في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وضعف قدرته علي استيعاب قوة العمل أما أثار الهجرة فتتركز في أنها رغم دورها الكبير في تخفيض معدل البطالة في مصر حتى منتصف الثمانينيات إلا إنها أضعفت آليات الاستيعاب الداخلية للعمالة ولدي جمود تيار الهجرة ووجود عودة صافية كبيرة تفاقمت معدلات البطالة بصورة درامية لم تشهدها مصر منذ ما يزيد علي ثلاثين عاما كذلك فان تحويلات المصرين العاملين في الخارج مارست تأثيرات متباينة بعضها سلبي وبعضها إيجابي

بالصورة التي عرضنا لها سابقا. كذلك فإن المهاجرين للخارج كانوا شباب بالأساس حيث بلغ متوسط أعمارهم نحو 32.1 سنة كما أن مستوي تعليمهم وخبراتهم وتأهيلهم وبخاصة المهاجرين لأقطار الخليج كان مرتفعا وأفضل عن المستوي التعليمي والتأهيلي ومستوي الخبرة مقارنة بالعمالة الموجودة في مصر، بما يعني أن تلك الهجرة ساهمت في حرمان مصر من جانب من العمال المهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المتميزة ليحل محلها عناصر أقل كفاءة. كذلك مارست الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية تأثيرات سلبية من الناحية الاجتماعية وبخاصة علي بنية الأسرة المصرية وتماسكها وعلي نظام القيم في مصر.

- **معدل الهجرة إلى الداخل:** عدد المهاجرين الوافدين الذين يصلون إلى جهة معينة لكل 1000من سكان تلك الجهة في سنة معينة.
- **معدل الهجرة إلى الخارج:** عدد المهاجرين الذين يغادرون منطقتهم الأصلية لكل 1000 من السكان في تلك المنطقة في سنة معينة.